ضحايا الهجرة غير الشرعية ... مشهد تكرر كثيراً

صاحب أول بحث عن الهجرة القاتلة

د.أيمن زهرى: الغرب لا يقبل بغير المؤهلين والفقراء ليس أمامهم إلا الهجرة غير الشرعية

يعد الدكتور «أيمن زهرى» أحد المصريين القلائل المتخصصين فى دراسات الهجرة والتى نالت اهتمامه خلال دراسته للدكتوراة بجامعة «ساسكس» البريطانية ودفعته لإنشاء «الجمعية المصرية لدراسات الهجرة» فى توقيت تصدرت فيه ظاهرة «الهجرة غير الشرعية» المشهد الإعلامى طيلة عام ٢٠٠٧ وتحولت إلى موضوع لمعارك إعلامية وسياسية ساخنة دون معلومات دقيقة تعنى بتحليل الظاهرة ودلالتها والخلفيات التى تأتى فى إطارها. ومؤخراً تمكن «زهرى» من خلال إشرافه ومشاركته فى عدد من البحوث الميدانية الدائرة فى مجال الهجرة غير الشرعية من وضع يده على حقائق واقعية عن أحوال المهاجرين غير الشرعيين من مصر، حيث كان الباحث الرئيسى لأول مسح وطنى عن الهجرة غير الشرعية من مصر وهو البحث الذى تم بالتعاون بين المنظمة الدولية للهجرة ووزارة القوى العاملة.

● خالد عبدالرسول ●

د.أيمن زهرى

تصوير: حمدى عبدالصادق

جرت خلاله مقابلات متعمقة مع ١٥٥٢ شابا؛ من بينهم ٤٠٠ شاب من العائدين من هجرة غير شرعية و١١٠٠ من الراغبين فيها.

وحول مسألة الهجرة غير الشرعية والأسباب والخلفيات المحلية والعالمية التى تحدث فى إطارها كان لنا معه هذا الحوار.

● هل تغيرت الفكرة القديمة التى كانت تقول إن المصريين شعب لا يحب الهجرة؟

●● الفكرة.. لم تتغير.. فالمصريون غير محبين للهجرة ولا يقومون بها إلا تحت ضغوط.. وعندما يهاجرون يصبح همهم الكبير أن يعودوا مرة أخرى.. والدليل على ذلك أن إجمالى المهاجرين المصريين ٤ ملايين مهاجر من ٧٦ مليون مواطن.. فى حين تجد بلداً مثل لبنان يقطنه ٤ ملايين لبنانى؛ وهناك ضعف هذا العدد « ٨ ملايين» يعيشون كمهاجرين بالخارج.. وبالتالى فإن الهجرة فى مصر لا تمثل ظاهرة كبيرة..

ويضاف لما سبق أن ثلثى الهجرة المصرية تقريبا للخارج هجرة مؤقتة.

● ألا تعنى زيادة الإقبال على الهجرة غير الشرعية شعور الشباب المصرى بالكراهية تجاه وطنهم؟

●● المصرى مرتبط بالبلد بشكل غريب.. وبالرغم من أنه ينتقدها وهو بداخلها إلا أنه يشعر بحنين جارف إليها عندما يسافر للخارج.. أما عما يقال عن زيادة الهجرة غير الشرعية فلا أعتقد أن ذلك صحيح، بل على العكس ربما يكون قد حدث تناقص فى أعداد المهاجرين غير الشرعيين. فهناك الآن تشديد أمنى رهيب سواء على الجانب الأوروبى أو من جانب جنوب المتوسط؛ بما فى ذلك ليبيا التى كانت أهم مراكز انطلاق الهجرة غير الشرعية للمصريين. فليبيا كانت تستخدم ورقة الهجرة كورقة ضغط للحصول على منافع من الاتحاد الأوربى؛ وهى الآن فى حالة وفاق معه.

أما بالنسبة لمصر فتشهد منذ فترة تشديدا للحراسة على حدودها، حتى أن الجانب الإيطالى يكافئ مصر على مكافحتها للهجرة غير الشرعية، حيث تحصل على ثانى حصة بعد المغرب من عقود العمل السنوية، وبعدما كانت ألف فرصة لعقد عمل وصلت إلى ٧٠٠٠ فى ٢٠٠٧، و٨٠٠٠ عقد هذا العام.

● بماذا تفسر الحوادث المفجعة التى تناولتها وسائل الإعلام فى الشهور الأخيرة؟

●● السبب يرجع إلى أن الباب الرئيسى للهجرة غير الشرعية؛ وهو ليبيا، تم إغلاقه منذ مارس ٢٠٠٧ بعد أن أصبح من غير المسموح للمصريين دخول ليبيا إلا بعقود موثقة من قبل الخارجية، وليس بـ«البطاقة الشخصية أو جواز السفر» كما كان الحال فى الماضى. وبالتالى حدث تحول فى نقطة البداية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، وبدلا من أن تكون "سرت" فى ليبيا أو "زوارة" فى تونس، أصبحت نقطة البداية شمال مصر وأصبحت "العملية" بأكملها تتم على أرض مصر.. وبدأ بعض سماسرة الهجرة المصريين ينشطون فى عمل رحلات هجرة غير شرعية من مناطق فى الشاطئ الشمالى؛ وأصبحت الرحلة بالتالى أطول وأخطر.. وقد ساهم ذلك -جزئيا- فى تسليط الضوء أكثر على مثل هذه الحوادث وإعطائها نوعاً من الزخم الإعلامى؛ إلى الدرجة التى يمكن أن يهيأ للمتابع أن مراكب الهجرة غير الشرعية منتشرة على طول الساحل الشمالى بانتظار وصول الراغبين فى الهجرة.

● هل هناك بالفعل أرقام دقيقة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين؟

●● لا توجد هناك أرقام دقيقة ولا حتى تقريبية.. ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك صعوبة حتى فى معرفة أعداد المصريين فى الخارج. وعلى سبيل المثال فإن الجانب المصرى يقول إن هناك ٩٠ ألف مصرى فى إيطاليا، هذا بينما تقول إيطاليا إن لديها ٣٠ ألف مصرى فقط.

ومع ذلك ممكن أن نقول إن هناك حوالى ٢٠٠٠ مصرى - طبقا لبيانات وزارة الداخلية- يتم ترحيلهم سنويا ممن يفشلون فى تجربة الهجرة غيرالشرعية، لكننا لا نعرف شيئا عن أعداد من ينجحون، ولا عن الأعداد التراكمية لهم. مع ملاحظة أن المهاجر غير الشرعى الذى ينجح فى الهجرة لا يستطيع أن يرجع بسهولة؛ ويظل هناك أطول فترة تمكنه من تحقيق المكسب المادى الكبير.

لكن فى النهاية فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تمثل شيئا من الناحية الاحصائية؛ وذلك حتى لو افترضنا مثلا أن ٦٠ ألف شخص سافروا بشكل غير شرعى؛ لأننا فى المقابل لدينا ٤ ملايين مهاجر شرعى.

● أشار خبر نشرته الصحف أواخر ٢٠٠٧ إلى ترحيل خمس سيدات مصريات -ضمن مجموعة من الرجال- كانوا يعتزمون الهجرة غير الشرعية من ليبيا؛ فما دلالة ذلك من وجهة نظرك؟

●● أنا لم أسمع بهذا الخبر.. وحتى لو صح فلا أعتقد أن هؤلاء النساء أو غيرهن يشكلن نسبة على الإطلاق من إجمالى المهاجرين غير الشرعيين.. وأكاد أجزم أن ٩٩,٩٪ من المهاجرين غير الشرعيين المصريين من الذكور.. إذ لا يزال الطابع العام للهجرة غير الشرعية من مصر ذكوريا؛ وهى نوع من "الهجرة التى تعرف بـ"البدائية" ويسافر فيها الذكور للعمل وادخار النقود، ولا يستقرون بأسرهم ويعيشون الحياة الطبيعية فى الوطن الذى يسافرون إليه.

●●●●

● متى بدأت الموجة الحالية من الهجرة غير الشرعية من مصر، وما الأسباب المسئولة عنها؟

●● هذه الموجة بدأت منذ أواخر التسعينيات فى بعض القرى والضواحى والجيوب السكانية بالمدن؛ وذلك مع تضييق الخناق على الهجرة الشرعية سواء إلى الخليج أو أوروبا، وعدم قدرة الخليج؛ على استيعاب العمالة المصرية - كما كان عليه الحال فى السابق. والهجرة عموما -سواء شرعية أو غير شرعية - تكون بحثا عن الرزق وتعبيرا عن رغبة الناس فى الحياة بشكل أفضل، وعدم وجود فرص تؤدى إلى ذلك فى مصر.

وقد كشف المسح الوطنى الذى أجريناه فى إطار مشروع "الحملة الإعلامية حول الهجرة" أن أسباب الهجرة غير الشرعية هى أولا: "البطالة"، وثانيا: "انخفاض الدخل وعدم كفايته"، وثالثا: "النموذج الذى يقدمه البعض ممن أقدموا على الهجرة غير الشرعية ونجحوا وظهرت عليهم مظاهر الثراء"؛ وما يصاحب ذلك من "غيرة" ورغبة فى تقليدهم. ويلى ما سبق أن عائد السفر إلى أوروبا الآن أعلى منه مقارنة بالسفر للخليج.

● ما الوجهة الرئيسية التى تتجه إليها أكثر الهجرة غير الشرعية، وما تفسير ذلك؟

●● تتجه الهجرات غير الشرعية من مصر فى الغالب إلى إيطاليا. وطبقا للمسح الذى أجريناه وجدنا أن ٧٠٪ من الشباب يرغبون فى السفر إلى هناك لوجود جالية مصرية كبيرة إضافة إلى السبب الأساسى وهو أن الاقتصاد الإيطالى مشابه للاقتصاد المصرى؛ فهناك نسبة كبيرة من الاقتصاد الإيطالى - تصل إلى حوالى ٤٠٪ - تعتمد على الاقتصاد غير الرسمى والعائلى؛ تماما كبائعى الكبدة لدينا وأصحاب المحلات غير المرخصة. وهذا النوع من النشاط الاقتصادى يستقطب نسبة كبيرة جدا من العمالة غير الماهرة (كما هو حال معظم المهاجرين غير الشرعيين)؛ ولا يدفع أصحابها تأمينات ولا ضرائب، والمهاجرون غير الشرعيين بالنسبة لهم عمالة رخيصة.

أما فى الدول الأوروبية الأخرى فإن الأعمال التجارية -بما فيها التى يملكها أفراد- منظمة بشكل رسمى إلى حد كبير؛ ولكى يوظف صاحبها أحدا لابد أن يكون بمواصفات معينة ويأخذ حداً أدنى من الأجر.

● وأين تذهب النسبة الباقية من المهاجرين غير الشرعيين؟

●● تأتى فرنسا بعد إيطاليا لوجود جالية معقولة من المهاجرين الذين كانوا فيما مضى غير شرعيين، وبدأوا يستقطبون مهاجرين غير شرعيين آخرين، وقد أشارت دراسات أجريت هناك إلى أن هناك أسواقاً للخضروات والفاكهة يسيطر عليها بالكامل مصريون.

ولا نستطيع أن نقول إن هناك دولة أوروبية أخرى تلى فرنسا من حيث نسبة المهاجرين غير الشرعيين بها؛ إذ ينتشر بقية المهاجرين غير الشرعيين فى بقية دول أوروبا الأخرى بنسب بسيطة لا تتعدى ٢٪ أو ٣٪.

●●●●

● هل تحولت الهجرة غير الشرعية الموجودة إلى ظاهرة عالمية ترتبط بالتفاوت بين الشمال والجنوب؟

●● من المؤكد أن الهجرة غير الشرعية مرتبطة بمنظومة الاقتصاد العالمى كله وتعبر عن التفاوت بين الشمال والجنوب. وهى لا تقتصر على منطقتنا فقط؛ ففى أمريكا مثلا هناك أكثر من ١٠ ملايين مكسيكى يعيشون كمهاجرين غير شرعيين. بالرغم من قدرات أمريكا والسور المزود بأجهزة اليكترونية والذى تم بناؤه بين أمريكا والمكسيك.

والمشكلة هنا أن الشمال طالما كان يسمح بالهجرة الشرعية بشكل انتقائى؛ وهو الآن انتقائى أكثرمن أى وقت مضى؛ حيث يرحب بالعناصر البشرية المؤهلة ويصد ما عدا ذلك. هذا ما نراه مثلا فى أمريكا وباعتبارها أكثر الدول تشددا فى سياسات الهجرة، وفى انجلترا التى تقوم بعمل برنامج اسمه "الهجرة لذوى الكفاءات العالية". وأى شخص معه دكتوراه ولديه خبره علمية يمكن أن يتقدم للهجرة فى أى مكان وسيتم قبوله. وأكثر من ٢٥٪ من العمالة الماهرة فى مجال الطب -من أطباء وممرضات- فى أفريقيا يستقبلهم الاتحاد الأوروبى؛ إلى الدرجة التى أصبحت معها دولة كـ"غانا" تعانى من مشكلة كبيرة فى النظام الصحى.

وتبقى بعد ذلك الهجرة غير الشرعية للفقراء "غير المؤهلين" الذين لا يستطيعون أن يلبوا الشروط التى تفرضها دول الشمال المتقدم للهجرة إليها.

● ألا تعتقد أننا افتقدنا استراتيجية واضحة للتعامل مع مسألة الهجرة عموما؟

●● بعد حرب ٧٣، وتحديدا منذ عام ١٩٧٥، بدأ السادات سياسة الباب المفتوح والسماح بالهجرة إلى الخليج كنوع من تخفيف الضغط على الاقتصاد وتوفير فرص عمل وعملات صعبة وبدأت أعداد كبيرة من المصريين تخرج بلا أى تنظيم.. بعد ذلك بـ ٨ سنوات صدر القانون ١١١ لسنة ١٩٨٣ الذى فتح باب الهجرة على مصراعيه؛ ونص على إنشاء مراكز لتدريب وتأهيل الراغبين فى الهجرة، وتشكيل لجنة عليا للهجرة للربط بين المصريين فى الخارج والوطن الأم.. وهذه كانت أشياء جميلة ولكن تنفيذها على أرض الواقع كان ولايزال يواجه بعثرات.

ويمكن أن نقول أن ما حدث فقط هو أن الدولة فتحت باب الهجرة لكن لم يحدث نوع من تعظيم الاستفادة من هذه الهجرة من خلال ما أصبح يعرف بـ"صناعة الهجرة" أو الاستثمار فى العنصر البشرى وتأهيله. وهو الأمر الذى كان يمكن أن يضاعف من تحويلات المهاجرين المصريين من ٥,٦ مليار دولار - طبقا لتقديرات البنك المركزى لعام ٢٠٠٧- إلى ضعف هذا المبلغ. ولعل خير دليل على ذلك، ما حدث عندما طلب الإيطاليون منا ٧ - ٨ آلاف عامل، وكشفت الاختبارات عن أن ٢٠٠ تقريبا فقط هم المؤهلون للسفر. فنحن لدينا مشكلة غياب المهارات؛ والجامعة تقوم بتخريج أشباه أميين والمدارس الصناعية تخرج عمالاً أو فنيين غير ماهرين.

●●●●

● وكيف يمكن أن نخلق "صناعة هجرة" جيدة؟

●● لن تتأتى صناعة هجرة ناجحة إلا إذا كان هناك نوع من التنسيق ابتداء من المستويات الأعلى وحتى المستويات الأدنى. وفى هذا السياق أدعو إلى انشاء مجلس قومى للهجرة، على غرار المجالس القومية الأخرى الموجودة، ويكون برئاسة رئيس الجمهورية، ويضم جميع الوزارات والهيئات المعنية بالهجرة فى مصر والتى تعمل الآن كجزر منعزلة، ويتولى التنسيق فيما بينها.

ويجب أن يكون فى مقدمة مهام هذا المركز عمل ما يمكن تسميته بـ «سياسة هجرية» تضع الهجرة ضمن السياق الوطنى؛ ويجيب عن أسئلة حول ما إذا كان يجب أن نشجع الهجرة ونقننها؟ وأين تتجه تيارات الهجرة، وأين يجب أن يكون تركيزنا؟ ووضع تصور لعمل اتفاقيات مع الدول الأخرى فى مجال الهجرة؛ وكيف يمكن أن تكون عليه هذه الاتفاقيات؟ وسيكون على هذا المجلس أن يبدأ أيضا فى تفعيل قانون الهجرة والاهتمام بتدريب الشباب الراغب فى الهجرة وعمل مراكز نموذجية لهذا الغرض.

● ألا يمكن أن ينطوى الاهتمام الزائد بفكرة "صناعة الهجرة" على خطر تحويل الاهتمام عن قضايا رئيسية مثل "التنمية"؟

●● يجب أن نضع فى اعتبارنا أن ثمار أى عملية تنمية لا تظهر بعد شهر أو سنة وعادة ما يستغرق ذلك سنوات.. أعتقد أن عملية إعداد كوادر مؤهلة للهجرة يمكن أن يعتبر فى حد ذاته جزءا من التنمية.. فليس كل من سينخرطون فى برامج التأهيل والتدريب سيقدم بالفعل على الهجرة؛ إذ قد يساعدهم ذلك فى العثور على فرص عمل هنا.. كما أن هذه الكوادر التى يتم تدريبها وتأهيلها للهجرة إذا سافرت ستعود يوما ما محملة بمزيد من الخبرات وستمثل إضافة إلى البلد.

وبشكل عام يجب أن نعرف أن "الهجرة" جزء من العولمة، وأن حركة الناس عبر الحدود الآن كبيرة جدا، وهناك ٢٠٠ مليون شخص يعيشون فى دول غير التى ولدوا بها.. وبالتالى فالهجرة هى جزء من منظومة عالمية إما أن تفرض علينا أو نشارك فيها بشروطنا ونعظم استفادتنا منها.

● إلى جانب ما سبق وذكرته؛ هل لديك توصيات أخرى للحد من الهجرة غير الشرعية؟

●● لا بد أن نضع فى اعتبارنا أن الهجرة غير الشرعية فى الظروف الحالية تبدو بالنسبة للبعض كنوع من المقامرة التى قد تنطوى على مكاسب عالية، وأنه سيظل هناك من يحاولون الإقدام عليها.. وعلى المدى القصير فإن التدابير الواجب اتخاذها للتصدى لذلك هى تدابير أمنية صرفة؛ أما على المدى الطويل فيمكن للإعلام أن يلعب دورا مهما. وهناك بالفعل إعلانات للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية على الراديو، لكن المطلوب أن تنتقل إلى قنوات تليفزيونية أكثر شعبية؛ وأن يكون فيها نوع من الاستمرارية، خاصة أننى أتوقع أن يتوارى موضوع الهجرة غير الشرعية إعلاميا فى ٢٠٠٨، بعد أن بدا وكأنه قد تم استهلاكه إعلاميا بالكامل فى ٢٠٠٧ ■

ليبيا أغلقت أبوابها أمام المصريين فتحوّلت مصر إلى نقطة انطلاق لمراكب الموت

عائد السفر إلى أوروبا الآن أعلى من عائد السفر إلى الخليج.. وإيطاليا الأكثر جاذبية

عمالنا غير مدربين ونفتقد إلى استراتيجية للتعامل مع الهجرة